علاقة بني جلاب سلاطين تقرت بالسلطة العثمانية في الجزائر

بقلم د/ محمد بن معمر

الموقـــــع

تقع تقرت ضمن مقاطعة وادي ريغ الذي يتكون من مجموعة من الواحات يحدها شمالا الزّاب وعاصمته بسكرة، وشرقا سوف وعاصمته الوادي وغربا وادي ميزاب وعاصمته غرداية، أما ورقلة فهي قاعدته من الجنوب. وتعتبر تقرت أهم عاصمة لإقليم ريغ فهي مدينة الثروة والرخاء وأجمل هذه الواحات وأبدعها[1].

وقد اكتسبت مدينة تقرت هذه الميزة منذ القرن الثامن الهجري(14م) وما قبله وفي ذلك يقول ابن خلدون" وكان وادي ريغ من عمل الزاب وفي أقطاع الدواودة، فكثيرا ما يعسكر عليهم ابن مزني أو الدواودة لاقتضاء الجباية وأكبر تلك الأمصار تقرت، مصر مستبحر العمران بدوي الأحوال كثير المياه والنخل"[2].

تأسيس الإمارة الجلابية

كانت مدينة تقرت كغيرها من مدن الشرق الجزائري خاضعة للسلطة الحفصية وخلال فترات الاضطراب والفتن التي كانت تسود هذه الدولة، كانت تقرت

تتمرد عليها وتمتنع عن دفع الجباية مثل ما فعل يوسف بن حسن من بيت مشيخة تقرت على عهد السلطان الحفصي أبي عمرو عثمان (839-894هـ/1435-1488م). فاضطر هذا السلطان للخروج إليها لإخضاعها مرتين، الأولى سنة 1449م (853هـ)[3] والثانية سنة 1465م(869هـ)[4]. ثم جاء ميلاد الإمارة الجلابية في الفترة التي عرفت ضعف وسقوط الدولة الحفصية.

ينتسب بنو جلاّب إلى بني مرين حكام المغرب الأقصى وأصحاب فاس وقد أكد هذه النسبة العدواني كما أكدها العياشي صاحب الرحلة بقوله" وأمراء هذه البلدة وأولاد الشيخ أحمد بن جلاّب وأسلافهم من بني مرين"[5].

أما الجد الأول الذي دخل تقرت ويعوّد إليه سلاطين المدينة فهو الحاج سليمان الجلاّب الذي اعتاد الذهاب إلى الحج سنويا مرورا بطريق تقرت. وفي واحدة من أسفاره إلى الحج طلب منه أهل المدينة الاستقرار بينهم فقبل رغبتهم. وكان ذلك خلال القرن التاسع الهجري(15م).

لا نملك تاريخا محددا لتأسيس هذه الإمارة، غير أن بعض النصوص توحي بأن الحاج سليمان أول سلاطين بني جلاّب كان لا يزال إلى غاية سنة 886هـ (1481م) مجرد مولى نظرا لماله وجاهه، أي لم يرق بعد إلى مرتبة سلطان. وهذا النص هو المقتبس من شجرة عائلة عرب الدواودة أصحاب النفوذ في المنطقة ومضمونه" الصخري نجل يعقوب بن علي تزوج ببنت سليمان الجلاّبي مولى تقرت"[6]. والصخري هذا كان شيخ العرب في حدود سنة 886هـ.

مهما كان تاريخ تعيين الحاج سليمان المريني صاحب المال والشرف كسلطان على مدينة تقرت، فإن الكتابات التاريخية المحلية تتفق على أنه أول سلطان من هذه العائلة على المدينة. ويظهر من كلمة سلطان أن تقرت كانت عبارة عن مشيخة أو إمارة مستقلة غداة تأسيس الجلاّب لها، وهذا وضع ليس غريبا عنها فقد ألفته منذ أيام ابن خلدون الذي يقول" ويعرف رئيسه – يقصد ورقلة – باسم السلطان شهرة غير نكيرة بينهم".

وأول رحالة جغرافي زار المنطقة بعد تأسيس الإمارة الجلابية بها هو ليون الإفريقي الذي أعطانا وصفا لمدينة تقرت فذكر أن تعداد سكانها كان حوالي 2500 عائلة (كانون) وهذا خلال أوائل القرن 16م، وأنها كانت عامرة بالصناع والنبلاء والأغنياء، تستورد القمح من قسنطينة وتصدر إليها التمر، أهلها يحبون الغرباء. وذكر أيضا أنه توجد حول تقرت عدّة قصور وقرى وأماكن مأهولة على طول مسيرة ثلاثة أيام أو أربعة وكلها خاضعة لأمير تقرت الذي كان يجبي منها مائة وثلاثين ألف مثقال، وله حرس قوي من الفرسان ورماة القذائف والبنادق وهو شاب شهم كريم اتصلت به فوجدته في تمام الظرف[7].

وقد خلف الحاج سليمان على إمارة تقرت بعد موته ابنه علي ثم بعده ابنه السلطان أحمد ثم بعده السلطان عمر ابنه وبعده أخوه السلطان سليمان ثم ابنه أحمد الذي تم في عهده فتح الأتراك للمدينة.

1- أشكال ممارسة السلطة العثمانية نفوذها على الإمارة الجلابية

إن الأشكال التي مارس بها حكام الجزائر العثمانية بسط نفوذهم على إمارة بني جلاّب بتقرت يمكن إجمالها في مظهرين اثنين:

- الحملات العسكرية العثمانية على الإمارة وما نجم عنها.
- التبادل التجاري.

أ- الحملات العسكرية العثمانية على الإمارة وما نجم عنها

اعتاد حكام الجزائر العثمانية القيام بحملات عسكرية ضد إمارة بني جلاب لإخضاعها لسلطتهم نظرا لتمردها المستمر عليهم ورفض التبعية لهم. وقد جردوا لها أربع حملات عسكرية على فترات متباعدة أي بمعدل حملة عسكرية واحدة لكل قرن من الزمن، بسبب بعد الإمارة عن مركز السلطة العثمانية من جهة ولتكلفة هذه الحملات من جهة أخرى لموقعها بالجنوب الصحراوي.

الحملة الأولى(صالح رايس 1552)

وكانت أولى هذه الحملات التي تعرضت لها إمارة بني جلاب، هي الحملة التي شنها بيلر باي الجزائر صالح رايس في شهر أكتوبر 1552م. أي في السنة التي انتصب فيها على أريكة الجزائر، وكانت حملته هاته من أهم ما ابتدأ به من أعمال وباشرها بنفسه في صدر ولايته التي دامت ما بين (1552 - 1556). والسبب من وراء الحملة هو استبداد بني جلاب بإمارتهم بتقرت وامتناعهم عن أداء الجباية والمغرم[8].

وحسب مارمول[9] فإن هذه الضريبة التي امتنع عن دفعها بنو جلاب للأتراك كانت مقابل حمايتهم من العشائر العربية، أي أنهم هم الذين طلبوا الحماية التركية ونظرا لسوء معاملة الأتراك توقفوا عن دفعها. ولكن هذا رأي مستبعد، لعدم وجود حامية تركية بتقرت لهذا الغرض، ثم إن سلطان بني جلاب إنما قام بفضل هؤلاء العرب خصوصا أولاد مولات المقيمين بضواحي المدينة.

ولكن من الأرجح أن يكون صالح رايس هو الذي طلب من أهل تقرت وورقلة دفع هذه الضريبة عند وصوله إلى الحكم حتى يخضع الجنوب الجزائري للسلطة العثمانية،وأمام رفض هؤلاء ورغبتهم في الاستقلال كان لابد من استعمال القوة.

خرج صالح رايس في شهر أكتوبر من سنة 1552م يقود الحملة على رأس جيش مجهز بمدفعين ومكون من 3000 من المشاة و1000 من الفرسان مستعينا في حركته بصديقه عبد العزيزأمير قلعة بني عباس. وبعد حصار دام ثلاثة أيام اضطرت مدينة تقرت للاستسلام، وأرغمت على دفع غرامة مالية لباشا الجزائر والالتزام بدفع ضريبة سنوية لا تقل عن 15 عبدا من رقيق السودان. أما سلطان تقرت الشاب(14 سنة) وهو أحمد بن سليمان فقد اعتذر عما بدر منه لصالح رايس الذي أقره على تقرت بعد أن تعهد بإخلاص التبعية للسلطة العثمانية ومواصلة دفع الضريبة.

ثم واصل صالح رايس حملته إلى ورقلة لنفس السبب ولكن أميرها فضل الانسحاب وبعد انتظار دام عشرة أيام قفل صالح رايس راجعا إلى

الجزائر مارا بتقرت بعد أن ترك لأمير ورقلة رسالة يأمره فيها بالعودة إلى مدينته مقابل تقديم ضريبة سنوية لباشا الجزائر لا تقل عن 30 عبدا من رقيق السودان[10].

ويرجع هذا الانسحاب السريع لصالح رايس دون إبقاء حامية تركية بالمنطقة وتنظيم شؤونها إلى الأحداث التي كانت تعيشها الجزائر خصوصا الهجومات الأسبانية المتكررة.

الحملة الثانية (يوسف باشا 1647م)

تولى قيادة هذه الحملة يوسف باشا إبان ولايته الثالثة وذلك في سبتمبر من عام 1647م، ضد مدينة تقرت وورقلة لإخضاعها بسبب تمردها مستعملا المدفعية في ذلك. وإذا كانت معلوماتنا قليلة عن تفاصيل هذه الحملة، فإن نتائجها كانت أكثر ثباتا واستمرارية بمرور الزمن من سابقتها.

فقد جاء ملخص هذه الضريبة التي فرضها يوسف باشا على أهل المنطقة بعد هذه الحملة في دفتر التشريفات المسجل بتاريخ 20 صفر 1205هـ / 1790م وهي كالتالي:

تقرت: 16 عبدا من رقيق السودان, تماسين: 04 عبيد, ورقلة 25 عبدا, المجموع: 45 عبدا يدفعون سنويا.

إن التاريخ الذي سُجل فيه دفتر هذه الضريبة يوحي بأن أهل تقرت وورقلة ظلوا أوفياء بدفعها لباشا الجزائر دون انقطاع كما فعلوا من قبل. ولعل هذا الالتزام مردّه إلى قيمة الضريبة في حد ذاتها فهي رمزية في الواقع وغير

باهضة وتقيهم حملات الأتراك الذين اعتبروها من جهتهم عربون ولاء وتبعية لهم.

الحملة الثالثة (صالح باي 1771 – 1792م)

في سنة 1785م خرج كل من صالح باي حاكم قسنطينة ومحمد بن عثمان الكردي باي الغرب لإخضاع مناطق الجنوب للسلطة التركية في الجزائر فتم لهما ذلك وأطاعتهما واحات الزيبان كطولقة وبوشقرون والزعاطشة وغيرها من الواحات بالجنوب الشرقي. كما خضعت لهما آفلو والطويلة وعين ماضي وتاجموت والاغواط وتم لصالح باي إلحاق هذه المناطق بالسلطة المركزية بسرعة. ولم يشذ عنه يومئذ سوى إمارة بني جلاب بوادي ريغ حيث انهزم صالح باي أمام سلطانها فرحات بن عمر الجلابي (1782 – 1790م) فعاد إلى قسنطينة.

وفي سنة 1788م قرر صالح باي معاقبة فرحات الجلابي مغتنما فرصة تحرض الشيخ أحمد أحد أفراد الأسرة الجلابية له على ابن عمه فرحات الذي كان ناقما عليه ومن المطالبين بحكم تقرت. وفي شهر أكتوبر من نفس السنة انطلق صالح باي يقود حملته إلى تقرت التي أحاطها بسرية تامة. ورغم قساوة الأحوال الجوية والعواصف الثلجية المدمرة إلا أن صالح باي تمكن وبعد ثمانية عشر يوما من الوصول إلى نواحي سيدي خليل حيث نصب معسكره أمام تقرت. ولكن فرحات الجلابي اعتصم بالمدينة وصمم على المقاومة وعدم الاستجابة لشروط صالح باي الذي اضطر إلى فرض حصار مشدد على المدينة دام عدة شهور حسب بعض الروايات. وأمام استماتة أهل المدينة وطول مدة

الحصار كادت أن تنفذ مؤونة الجيش المحاصِر جيش صالح باي الذي لجأ إلى القيام بهجوم كاسح مستعملا المدفعية التي هدمت سور المدينة كما أمر جنوده بقطع أشجار النخيل المحيطة بالمدينة.

وأمام هذه التطورات التي عرفها الحصار اضطر سلطان تقرت فرحات الجلابي إلى طلب الصلح وقبول شروط صالح باي الثقيلة وهي:

-دفع جميع نفقات الحملة وتكاليف الحرب

-تقديم غرامة مالية قدرها 300000 ريال (بسيطة)

-تقد يم غرامة أخرى على شكل دواب وخيول وعبيد.

تختلف هذه الحملة عن التي سبقتها من حيث كونها جاءت لتلبية دوافع شخصية وأغراض انتقامية أكثر منها سياسية تفرضها مصلحة السلطة المركزية، وإلى جانب كونها شنت من بايلك الشرق مباشرة. وفي الواقع إذا كان صالح باي قد هزم أهل تقرت عسكريا فإنه عجز عن كسب قلوبهم، الأمر الذي دفعه إلى تغيير منطق القوة العسكرية بأسلوب التآمر والكيد. وهي سياسة راح ضحيتها السلطان فرحات مسموما فخلفه ابن أخيه ابراهيم بن أحمد بن عمر الذي كان إلى جانبه إخوته الثلاثة محمد وعبد الرحمن وعلي.

ثم سرعان ما تعرض هذا السلطان هو الآخر لضغوطات صالح باي بالتآمر مع صنيعه الحاج محمد بن قانة اضطرته إلى الفرار تاركا الرئاسة للشيخ ابراهيم بن الحاج بن قانة. ولكن القبائل الصحراوية لم ترض بهذا التغيير واتحدت لتطرد الغاصب وتعيد قائدها الأول، وأمام تحرك هذه القبائل وفشل ابن قانة في مخططه لأن عائلته غريبة عن الصحراء وجد صالح باي نفسه مرغما

على إعادة ابراهيم بن جلاب إلى إمارته شريطة استرجاع السلم والهدوء باسم السلطة العثمانية وكان ذلك في حدود سنة 1791م أي بعد حرب تآمرية دامت ثمانية أشهر.

وبموت صالح باي سنة 1792 خلفه حسين بن حسن باشا الذي افتتح عهدا جديدا في علاقته ببني جلاب وذلك بإطلاقه سراح إخوة ابراهيم الثلاثة وهم محمد وعبد الرحمن وعلي والذين كانوا محتجزين عند صالح باي. ودام حكم السلطان ابراهيم حوالي 12 سنة أي من 1792م إلى 1804م عرفت خلالها تقرت الهدوء والاطمئنان بفضل صهره الذباح شيخ العرب. (ابراهيم كان زوجا لفاطمة بنت الذباح)

الحملة الرابعة (أحمد المملوك باي قسنطينة)

لا تختلف هذه الحملة عن سابقتها من حيث الظروف والأحداث لاقتصارها على مدينة تقرت دون ورقلة، وحدوثها في الوقت الذي كان يشن فيه الباي حسان آخر بايات وهران حملته التأديبية بنواحي عين ماضي والاغواط انتقاما من نشاط التيجانيين المعادي للأتراك. وكان الدافع من وراء الحملة هو تحريض فرحات بن السعيد شيخ العرب الذي كان يرغب في القضاء على بني جلاب من أجل إلحاق إمارتهم بمشيخته.

وعد فرحات بن السعيد الباي المملوك بإعطائه 50 ألف بسيطة (ريال) مقابل بسط نفوذه على المنطقة، التي خرج إليها في سنة 1818م، وشرع في تخريبها بقطع نخيلها وطمس مياهها، إذ قطع الباي حوالي 200 نخلة في ظرف وجيز[11].

وهو الأمر الذي دفع محمد بن جلاب سلطان تقرت إلى المسارعة لاسترضاء الباي بإعطائه مبلغ قدره 100000 ريال أي ضعف ما وعده به فرحات بن السعيد، واستمر دفع الضريبة حتى سقوط قسنطينة سنة 1837 بيد الاستعمار الفرنسي.

ب- التبادل التجاري

يكتسي موقع تقرت أهمية تجارية بالغة لتمركزه في محور طريقين تجاريين أساسيين وهما طريق غرب – شرق وطريق شمال جنوب. فأما الطريق الأول فهو الذي يربط تافيلالت المغربية بغدامس الليبية، وأما الطريق الثاني فهو الرابط بين شمال الجزائر وموانئها بالصحراء الكبرى والسودان الغربي.

وهذا يعني أن تقرت ظلت طوال الفترة العثمانية تمثل ملتقى التجار وتشكل محطة للقوافل التي كانت تعبر الصحراء وتربط أقاليم المغرب العربي بالمشرق والجهات الشمالية بمناطق السودان.

وإذا كان طريق السودان يتميز بأهميته التجارية وهو المعروف بطريق الذهب فهو إلى جانب ذلك يتسم بطول المسافة وصعوبة المسلك. أما الطريق الثاني وهو طريق تافيلالت غدامس فإنه فضلا عن أهميته التجارية فهو يمتاز باستتباب الأمن وكثرة الأرباح التي يحققها التجار بواسطته، إذ تكفي التاجر الواحد الرحلة والرحلتين كي يصبح من الميسورين، وقصر مسافته مقارنة بطريق التل الرابط بين فاس وتلمسان والجزائر وقسنطينة وتونس.

بواسطة هذه الطرق والممرات التجارية أصبحت تقرت محطة وسوقا للتجارة والتجار وما يعرض فيها ويستهلك من منتجات الصحراء والتل

والسودان. ومن أهم تلك المنتوجات الصحراوية التمور والأصواف والجلود والملح والحنة والمواشي والجمال. ومن منتوجات التل الحبوب والزيوت والأسلحة والعطور والأقمشة والمواد المستوردة كالقهوة والشاي والسكر والورق. أما صادرات السودان التي كانت تمر عبر تقرت فمنها التبر والعاج والفول السوداني والبخور وأعداد كبيرة من عبيد السودان.

ولكن هذا الرخاء الاقتصادي والازدهار التجاري الذي عرفته تقرت خلال القرن 16م و 17م عرف نوعا من التقهقر في اواخر القرن 18م لعوامل وأسباب خارجية وداخلية كتحول طريق الذهب إلى موانئ الأطلسي والصراع العشائري والتنافس بين الحكام المحليين وكثرة الضرائب المفروضة من جهات مختلفة.

إن موقع تقرت الجغرافي ووضعها الاقتصادي كان يحتم عليها التعامل التجاري مع مدن الشمال الجزائري الخاضعة لنفوذ العثمانيين المباشر، فهي تصدر إليها منتوجات الصحراء والسودان وتستورد منها موادا أساسية كالحبوب. وهذا يعني أن استمرار بني جلاب في التمرد والانشقاق عن حكام الأيالة والمبالغة فيه سيؤدي إلى قطع سبل التجارة معهم او فرض حصار تجاري عليهم وفي ذلك إضرار بهم.

وكانوا يرون أن رخاء منطقتهم مرهون بانتظام القوافل التجارية وزيادة حمولتها[12]، ومن أجل ذلك حرصوا على إبقاء علاقاتهم التجارية مع مدن الشمال وذلك بالتزامهم بدفع الضرائب المفروضة عليهم في أغلب الأوقات وامتناعهم عن تقديمها في بعض الأحيان مما نتج عنها القيام بحملات عسكرية.

أما حكام الإيالة من جهتهم فقد اعتبروا هذا التبادل التجاري وسيلة مكّنتهم من ممارسة نفوذهم وتأكيد سلطتهم على إمارة تقرت.

وإلى جانب الحملات العسكرية والتبادل التجاري مارس حكام الإيالة الجزائرية نفوذهم على المنطقة بواسطة هجرة أهاليها إلى التل الذين ربطوا معهم علاقات اقتصادية وعسكرية.

وتعتبر هجرة سكان المنطقة هجرة مؤقتة إلى التل نظراً لطبيعة المناخ السائد به فهو يساعدهم على توفير المراعي الخصبة لمواشيهم في الفترة الممتدة من أواخر الربيع إلى أواخر الصيف وحصولهم أيضا على ما يحتاجونه من مواد مختلفة لا توجد بالصحراء.

وقد شجع الأتراك هذه الهجرة الفصلية لأنهم اعتبروها وسيلة هامة لتأكيد نفوذهم وسلطتهم على سكان المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى وجدوها مناسبة وفرصة سانحة لفرض ضرائب خاصة على القبائل المهاجرة مقابل ارتياد المراعي. وهي الضرائب المعروفة برسم العسة أو المعونة وتختلف من جهة لأخرى. أي أنها خفيفة على القبائل الموالية ثقيلة على القبائل المعادية كأولاد نائل الشراقة الذين كانوا يدفعون ضريبة قدرها 3150 خروفا و 270 جرة زبدة غنم و 90 جملا ومبلغ مالي 2700 ريال بسيطة[13].

2- تقييم العلاقة الجلابية التركية بالجزائر

من خلال هذا العرض لمظاهر وأشكال ممارسة السلطة العثمانية نفوذها على الإمارة يمكن تحديد طبيعة العلاقة التي كانت قائمة بين حكام الإيالة الجزائرية وسلاطين بني جلاب بتقرت طوال فترة العهد العثماني بالجزائر.

فيما يخص الحملات العسكرية التي شنها حكام الإيالة على إمارة بني جلاب قد انحصر عددها في أربع حملات فقط خلال فترة زمنية طويلة قاربت الأربعة قرون، ومرد ذلك إلى بعد مدينة تقرت عن مركز الإيالة وموقعها الصحراوي الصعب وما ينجم عن ذلك من تكاليف باهضة في إعداد أي حملة عسكرية على المنطقة.

وعن الحملات الأربع التي ورد ذكرها يمكن التمييز فيها بين نوعين، النوع الأول ويضم الحملة الأولى والثانية والنوع الثاني ويضم الحملة الثالثة والرابعة.

ومما يجمع بين الحملتين الأولى والثانية أن تجريدهما تم من العاصمة أي على يد الباشا نفسه(صالح رايس ويوسف باشا) ولم تقتصرا على تقرت وحدها بل كانت ورقلة عرضة لهما أيضا. وكان الهدف منهما سياسيا اقتضته مصلحة الإيالة في بسط نفوذها على الصحراء الجزائرية وربطها بالمنطقة التلية واعتبارها جزءا لا يتجزأ, أي محاولة إخضاع الإمارة بشكل مباشر لحكام الإيالة، وكانت ضريبة العبيد الناتجة عن الحملتين رمزا لمحاولة الإخضاع هذه.

أما الحملة الثالثة والرابعة فيجمع بينهما الاقتصار على مدينة تقرت دون ورقلة وانطلاقهما من بايلك الشرق مباشرة (صالح باي وأحمد المملوك). ولم يكن الدافع من وراءهما سياسيا على غرار الأولى والثانية بل جاء نتيجة دوافع انتقامية وشخصية. فالحملة الثالثة شنها صالح باي الذي لم يستسغ هزيمة فرحات الجلابي له فقرر معاقبته مستغلا تحريض الشيخ أحمد له بدافع النقمة على ابن عمه، ونفس الشيء يقال أيضا عن الحملة الرابعة التي قادها أحمد

المملوك بتحريض من شيخ العرب فرحات بن السعيد لأغراض توسعية على حساب الإمارة الجلابية.

إن محاولة إخضاع الأتراك لإمارة بني جلاب وغيرها من مناطق الجنوب عن طريق استعمال القوة وتجريد الحملات وفرض الضرائب من المظاهر السلبية المنافية للمصالح المشتركة لحكام الإيالة وسكان الجنوب، وهو الأمر الذي ولد لدى السكان روحا عدائية وأبعدهم عن أي تعاون مع سلطات البايلك التي كانت في أمس الحاجة إليه لمواجهة العدو الحقيقي وهو أوربا الصليبية وعلى رأسها أسبانيا. ويبدو أن حكام الأيالة كانوا يجهلون طبيعة نظام الحكم بالجنوب الجزائري القائم على المشيخة وحب الاستقلال أو أنهم لم يريدوا تفهم ذلك وبالتالي عملوا على فرض إرادتهم بالقوة.

وإذا كانت الحملات العسكرية واستعمال القوة قد اتسمت بطابعها السلبي، فإن التبادل التجاري بين الصحراء والتل يعد عاملا إيجابيا ساعد على حياة الازدهار الاقتصادي، وهو العامل الذي لم يخضع لطبيعة العلاقة القائمة بين الطرفين من الناحية السياسية، بل ظل قائما لأهميته بالنسبة لهما. فحكام الإيالة اعتبروه نوعا من الخضوع والتبعية لهم، أما أهل تقرت فلا مفر لهم من التعامل التجاري مع أهل التل.

إن الحملات العسكرية التركية التي شنت على إمارة بني جلاب لإخضاعها بشكل مباشر لم تحقق الهدف المنشود بالشكل المناسب، فإذا استثنينا ما نتج عنها من فرض الضرائب فإن حكام الإيالة الجزائرية لم يكلفوا أنفسهم مشقة الإشراف المباشر على شؤون إمارة بني جلاب وغيرها من

مناطق الجنوب وذلك بإقرار تنظيماتهم وسن القوانين وتنصيب الحكام وإبقاء الحاميات العسكرية للحفاظ على الأمن وفرض السلطة التركية، بل اكتفوا بقبول الضرائب وتركوا للإمارة الحبل على الغارب.

إن هذه السياسة المنتهجة من طرف حكام الإيالة الجزائرية تجاه بني جلاب بتقرت بشكل خاص والصحراء بشكل عام تدفعنا للحكم على النفوذ العثماني بهذه المنطقة بأنه لم يكن مستقرا ولا محدد المعالم زمانيا ومكانيا سيما إذا قارناه بصحراء ليبيا التي توغل فيها الأتراك بشكل ملف للانتباه وحرصوا على ذلك كل الحرص. وهذا السياسة لم تكلف حكام الإيالة كثيرا والتي فسحت المجال للمنطقة كي تحتفظ بنظامها الداخلي وشؤون حياتها الخاصة.

إن ما يمكن استنتاجه من كل ما سبق أن السلطة المركزية التركية في الجزائر لم يكن لها من النفوذ الفعلي على إمارة بني جلاب سوى ما كانت تفرضه عليها من ضرائب عن طريق القوة، وكذلك الاعتراف بسلطان الأتراك الذي كان يتجلى للجمهور من خلال إظهار التبعية وإبداء فروض الطاعة في خطب الجمعة بذكر اسم السلطان العثماني باعتباره الخليفة لجموع المسلمين.

وما عدا هذا فإن إمارة بني جلاب ظلت مشيخة مستقلة طوال فترة وجودها بين القرنين 15 و 19 الميلاديين، تحتفظ بنظام داخلي معين تخضع فيه لسلطة عائلة يتوارث أبناؤها الحكم والملك بلقب سلطان تارة وبلقب شيخ تارة أخرى، وتربطها مع الإمارات المجاورة علاقات اقتصادية وسياسية عدائية أحيانا وطيبة في أخرى.

ولنترك العياشي صاحب الرحلة الذي زار تقرت في جانفي 1663 في طريقه إلى المشرق يصف لنا الوضع الذي كانت عليه إمارة بني جلاب خلال هذه الفترة قائلاً:

" ثم ارتحلنا منها – يقصد تماسين – ونزلنا بتقرت وهي قاعدة وادي ريغ ومعسكر أمرائها أولاد جلاب...وسألوني عن قتال أهل وارقلا هل يحل لهم أم لا. فقلت لهم إنهم ليسوا من أهل طاعتكم ولا ولاية لكم عليهم فقالوا إنه يجب علينا تغيير المنكر وهذا منكر، قلت نعم الاّ أن من شرط المنكر أن لا يؤدي إلى منكر أعظم منه، فإنكم لا تصلون إلى ذلك إلا بعد قتل مئتين من الناس كثيرة إن وصلتهم. وأمراء هذه البلدة وأولاد الشيخ أحمد بن جلاب وأسلافهم من بني مرين ووالدهم هذا كان من أمراء العدل على ما يحكى عنه وأولاده على سيرته لا يقدمون على أمر إلا بعد سؤال متفقهتهم وهم الذين أفتوهم بجواز قتال أهل وارقلا إلا أنهم ليس عندهم من يعمل على قوله من الفقهاء ولو كان عندهم من يحملهم على الشريعة ويدلهم عليها لأقاموا الدين على وجهه. وعلى كل حال فهم أعدل من رأينا من الأمراء وليس عليهم أبهة الملك بل يخرج الأمير منهم وحده أو مع رجلين وهو عند أهله كواحد منهم في جلوسه وكلامه يتوصل إليه كل أحد، وأخوه سيدي أحمد يحسن طرفا من الفقه ويجالس الفقهاء وله أخلاق حسنة بل جل أهل البلد من فقهاء وغيرهم لهم نيات صالحات واخلاق حسنة عريون من التكبر والعجب وأشباه ذلك. ولأمير البلد حكم نافذ في اهلل مملكته والأعراب الذين يردون عليه، وقد ضاع لنا جملان ليلة رحيلنا فبلغ الخبر إليه فأخذ الذي جاء بطلب البشارة

وحبسه وبعث الحرس حتى أتوا بالإبل فجزاه الله خيرا. وأما دراهمهم فقراريط صغيرة وثلاثون منها في ربع ريالة"[14].

تكمن القيمة التاريخية للنص في كونه دُوّن في فترة زمنية هامة بالنسبة لإمارة بني جلاب وهي سنة 1663م أي بعد الحملة العسكرية الثانية التي قادها يوسف باشا سنة 1647م، وهي الحملة التي أدت إلى فرض الضريبة التي ظلت تدفع حتى سنة 1790م. ومما زاد في أهمية النص انه لكاتب رحالة غير متحيز ولا متعصب لبني جلاب يندرج ضمن مذكراته التي سجل فيها كل ما رآه وبكل موضوعية وصدق.

ومما يستفاد من النص أن العياشي أكد نسبة بني جلاب إلى بني مرين ملوك فاس، وأن وارقلا كانت إمارة مستقلة غير خاضعة لبني جلاب وقد أفتى بعدم جواز مقاتلتهم من أجل إدخالهم في طاعة هؤلاء انطلاقا من القاعدة الفقهية القائلة بأن من شرط إزالة المنكر أن لا ينجر عنه منكر أكبر، وقد قرر استقلالية إمارة وارقلا في موضع آخر عند حديثه عن مقوسا قائلا: "وارتحلنا من وارقلا ونزلنا ببلدة قريبة منها على نصف مرحلة تسمى مقوسا وهم من طاعة وادي ريغ لا من طاعة وارقلا"[15]. وكما هو معلوم فإن إمارة وارقلا كانت تحت حكم عائلة مولاي علاهم المنتسبة إلى إحدى عائلات فاس وقد وفدت إلى ورقلة بطلب من أهلها سنة 1602م.

كما حكم العياشي على أمراء بني جلاب بالعدل بل جعلهم أعدل الأمراء الذين رآهم على الإطلاق، ووصفهم بالأخلاق الحسنة وابتعادهم عن

كل الصفات الذميمة وهو وصف ينطبق أيضا على أهل البلد من فقهاء وغيرهم.

ويفهم من كلامه أيضا ما كانت تتمتع به إمارة بني جلاب من استقلالية إلى حد وصفها فيه بالمملكة – ولأمير البلد حكم نافذ في أهل مملكته والأعراب الذين يردون عليه – وهو حكم يدعم ما استنتجناه سابقا بخصوص علاقة بني جلاب بسلطة الأتراك المركزية.

وعلى العموم فإن سياسة العثمانيين في الجزائر لم تكن هي حكم البلاد المباشر، ولكن الحكم بواسطة أهل البلد أنفسهم، لأن عددهم وقوتهم وأصولهم لم تكن لتسمح لهم بفرض سلطانهم المباشر، لذلك لجأوا إلى التحالف مع رجال الدين والعلماء والصلحاء.

كما اعترفوا إلى جانب ذلك بالاستقلال الداخلي أو الحكم المحلي لبعض الإمارات كإمارة بني جلاب شريطة دفع ضريبة معينة للحكومة المركزية والاعتراف بالتبعية للسلطان العثماني. وكان الامتناع عن دفع الضريبة أو قطع الخطبة باسم السلطان في المساجد يوم الجمعة من علامات التمرد والثورة.

وبالنسبة للقبائل التي خضعت للحكم العثماني فإنها أعفيت من دفع الضرائب مثلها مثل العلماء والصلحاء (المرابطون) وأعطيت لها سلطات واسعة كقوة عسكرية عند الحاجة. وفي الوقت الذي أخضعت فيه قبائل أخرى بالقوة وفرضت عليها ضرائب قاسية وسميت رعية.

وهكذا فإن العثمانيين قد طبقوا على بني جلاب وغيرهم قواعد الحرب الإسلامية التي تطبق في الواقع على بلد غير إسلامي بعد أن يتم فتحه[16].

الهوامش

1- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر. الجزائر: م و ك, 1984, ص: 183.

2- ابن خلدون عبد الرحمن, العبر. بيروت: دار الكتب العلمية, 1992, مج 7, ص: 58.

3- الزركشي محمد بن إبراهيم, تاريخ الدولتين. تونس: المكتبة العتيقة, 1966, ص: 143.

4- الميلي مبارك, تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج2، ص: 404، دار الغرب الإسلامي.

5- العياشي أبو سالم عبد الله بن محمد. الرحلة, طبعة حجرية, ص: 51.

6- Revue africaine ,Les ben-djellab sultans de tougourt,p265,n 23; Annee 1879.

7- ليون الإفريقي، وصف إفريقيا. بيروت: دار الغرب الإسلامي ص ص: 135- 136.

8- الجيلالي عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام، ص : 86، ج3، دار الثقافة، بيروت 1982.

9- Revue africaine, p 269, n :23, Annee1879.

10- Revue africaine, histoire des rois d Alger, pp 271 – 272, n : 24, Annee 1880

11- L. ch. Feraud, Le sahara de constantine, pp 80 – 81, Alger 1884.

12- سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الجزائر، ص: 236، م و ك الجزائر 1984.

13- سعيدوني ناصر الدين، نفس المرجع، ص: 232.

14- العياشي أبو سالم عبد الله, المصدر السابق, ص ص: 49-51.

15- العياشي أبو سالم عبد الله, المصدر السابق, ص: 48.

16- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص: 208، ش و ن ت، الجزائر 1981.